المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الإنسانية والاجتماعية والتحديات المعرفية
جامعة فردوسي مشهد 2025 CHARMO

نقد الحديث وأثره في دفع الاختلاف (دراسة وتحليل)

أ.م.د. علي نهاد خليل[1]

١. جامعة بغداد،كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، قسم علوم القرآن[1]

الملخص

إنَّ الحديث الشريف من أجل العلوم بعد القرآن الكريم وإنَّ معرفة صحيحه من سقيمه أمر مهم، فحل الاشكال والاختلاف الواقع بين الأحاديث هو جزء مهم من هذا العلم، وقد جاء هذا البحث العلمي لتسليط الضوء على مسألة مهمة في علم الحديث وهي نقد الحديث بشقيه نقد السند ,ونقد المتن ,وذلك لغض الوقوف على العلاقة التداخلية التي تجمع بين نقد الحديث ,ومختلف الحديث، وكان من اللائق تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث الأول: التعريف بمفاتح البحث، أما الثاني: نقد المتن واثره في دفع الخلاف، والثالث: نقد السند وأثره في دفع الخلاف، ومن أبرز النتائج التي افضت عنها هذه الدراسة إن أثر نقد الحديث على مختلف الحديث يظهر عند عدم القدرة على الجمع بين الحديثين المختلفين، أو عند عدم الحكم على نسخ أحدهما الآخر، وقد تبين أن العلماء استعانوا بنقد السند عند الترجيح بين الاحاديث المختلفة بعدة وجوه أبرزها اثبات صحة رواية وضعف الأخرى، كذلك اعتمادهم نقد المتن أيضاً عند الترجيح بين الأحاديث المختلفة بوجوه كثيره أهمها ترجيح الرواية ذات المتن الموافق للاحاديث على الرواية الشاذة المخالفة، أو ترجيح الرواية ذات المتن الذي يحتوي على اثبات على متن حوى على النفي.

الكلمات الدليلية: نقد، المتن، مختلف، الحديث، دفع الاختلاف.

١ –المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى أله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين، أما بعد فالحديث الشريف من أجل العلوم بعد القرآن الكريم ومعرفة صحيحه من سقيمه أمر مهم، فحل الاشكال والاختلاف الواقع بين الأحاديث هو جزء مهم من هذا العلم.لذلك جاءت هذه الأوراق البحثية من أجل تسليط الضوء على مسألة مهمة في علم الحديث، ألا وهي نقد الحديث بشقيه نقد السند، ونقد المتن وذلك لغرض الوقوف على العلاقة التداخلية التي تجمع بين نقد الحديث، ومختلف

1 - Email: ali.n@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

الحديث. وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة جاء الأول بعنوان التعريف بمفاتح البحث، أما الثاني نقد المتن وأثره في دفع الخلاف. والثالث: نقد الحديث سنداً ومتناً وأثره في دفع الخلاف.لم يقف الباحث على دراسة سابقة تناولت العلاقة بين نقد الحديث ومختلف الحديث وطرق دفع الاختلاف.

١-١.مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الرد على المشككين من الملاحدة والقرآنيين ومحاولة دفع الشبهات لاسيما اشكالية الاختلاف بين الأحاديث.

١-٢. سوالات البحث

١-. ما هو مفهوم "نقد الحديث" وكيف يمكن تطبيقه في سياق دراسة الحديث الشريف؟

٢-. كيف يسهم نقد الحديث في تقليص الاختلافات بين الفقهاء والمفسرين؟

١-٣.فرضيات البحث

١. يُحتمل أن يكون نقد الحديث أداة فعّالة في تقليل الاختلافات بين علماء الحديث والفقهاء

٢. من خلال تحليل نقد الحديث، يمكن تقليل الاختلافات الفقهية بين المدارس المختلفة.

١-٤.أهداف البحث

إن من أهدف البحث:

١. التعريف بنقد الحديث ومختلف الحديث.

٢. الوقوف على طرق دفع الاختلاف بين الأحاديث.

٣. كشف العلاقة بين نقد الحديث وطرق دفع الاختلاف بين الأحاديث.

٤. توظيف نقد الحديث سنداً ومتناً في دفع الاختلاف بين الأحاديث.

١-٥.منهج البحث

إن المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي والتحليلي.

٢- التعريف بمفاتح البحث

قبل الدخول في محاور البحث لابد من التعريف بمفاتح البحث الرئيسة من حيث اللغة والاصطلاح وذلك على النحو التالي:

٢-١.التعريف بنقد الحديث

(نقد الحديث) مركب لفظي من (نقد)، و(حديث) فلابد من التعريف بكل لفظ لغة واصطلاحاً ومن ثمَ التعريف بـ(نقد الحديث) من حيث المركب اللفظي، وفق المحور التالية:

١-التعريف بالنقد:عرف علماء اللغة النقد بأنه!: التمييز أي بيان الجيد من الرديء (الزبيدي، ١٩٩٩: ٢٣٠/٩)، بينما عرفه ابن فارس بقوله:" النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه... ومن الباب: نقد الدرهم، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك. ودرهم نقد: وازن جيد، كأنه قد كشف عن حاله فعلم" (ابن فارس، ١٩٧٩ :٤٦٧).

٢- النقد اصطلاحاً: فقد عرف بأنه: " القدرة على التمييز، ويعبر منها إلى التفسير والتعليل والتحليل والتقييم خطوات لا تغني إحداهما عن الأخرى، وهي متدرجة على هذا النسق؛ كي يتخذ الموقف نهجاً واضحاً، مؤصلاً على قواعد - جزئية أو عامة - مؤيداً بقوة الملكة بعد قوة التمييز" (عباس، ١٩٨٣: ٨/١)، وعليه يمكن القول ان هنالك توافق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للنقد ألا وهو التمييز والقدرة عليه.

٢-٢. الحديث لغةً واصطلاحاً

٢-٢-١. الحديث لغةً

الحديث لغةً مأخوذ من حدث: "الحاء لدَّالُ وَالثَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ لَمْ يَكُنْ. يُقَالُ حَدَثَ أَمْرٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ"، (ابن فارس، ١٩٧٩، صفحة ٣٦/٢)، وقد جاء الحديث بمعنى الخبر أو النبأ (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥، صفحة ١٦٧/١)، إذ يمكن القول إنه يأتي بعدة معاني أبرزها: الجديد، والخبر، والنبأ.

٢-٢-٢. الحديث اصطلاحاً

أمّا المعنى الاصطلاحي للحديث الشريف فقد خرج عن معناه اللغوي، وهناك تباين من حيث المراد من الحديث بين الجمهور والإمامية كما يأتي: فالحديث عند الجمهور عُرِّف بتعريفات كثيرة منها: عَرَّفَ السخاوي الحديث بأنَّه: " مَا أضيف إِلَى النَّبِي (صلى الله عليه وسلم) قولاً، أَو فعلاً، أَو تقريراً أَو صفة، حَتَّى الحركات والسكنات في الْيَقَظَة وَالنَّوْم" (السخاوي، ٢٠٠١، صفحة ٦١/١).

وعرَّفه أبو شهبه بأنَّه:" أقوال النبي(صلى الله عليه وسلم)، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخِلقية، والخُلُقية" (أبو شهبة، دون تاريخ، صفحة ١٥/١).

أما الحديث عند الإمامية، فقد عُرِّف بتعريفات عدّة منها: ما ذهب إليه الشهيد الثاني بأن الحديث الشريف هو: "ما جاء عن المعصوم" (الشهيد الثاني، ١٤٢١هـ، صفحة ١٠). وعَرَّفه حسن الصدر بأنَّه " كلام يحكي قول المعصوم ، أو فعله، أو تقريره" (السيد حسن الصدر، دون تاريخ، صفحة ١٥٥).

وهذا التعريف من أشهر تعريفات الإماميّة للحديث إذ قُيد ما ينسب للمعصوم (ع)بالقول، أو الفعل، أو التقرير). وبعد النظر في التعريفات نجد أنَّ الاماميّة قد توسعوا في الأخذ بمفهوم الحديث لأنَّ

المعصوم(ع)، لم يقتصر عندهم على النبي (صلى الله عليه واله) فقط، وإنَّما أضافوا إليه الأئمة من آل بيته الأطهار، فالمعصوم من آل بيت النبوة يجري قوله, وفعله, وتقريره بمجرى قول النبي(صلى الله عليه وسلم) من كونه حجة على العباد (المظفر، دت: ٢/٥١).

٢-٣. نقد الحديث كمركب

عُرف نقد الحديث الشريف بعدة تعريفات منها: أن المراد بنقد الحديث: «التمييز بين الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً» (الحنظلي الرازي، ١٩٥٢ : ١/٥)، والظاهر من التعريف أنه مرادف لعلم الجرح والتعديل، ثم إنه يقصد به نقد السند دون المتن.

وعرف ايضاً بأنَّه: «هو علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة وبيان عللها والحكم على رواتها جرحا وتعديلا بألفاظ مخصوصة ذات دلائل معلومة عند أهل الفن» (البغدادي، دت، ١٥)، وهذا التعريف لم يختلف عما سبق سوى ذكره (بيان العلل) والعلل قد تكون سندية أو متنية، وبذلك يكون أكثر شمولية أما عند الأمامية عرف نقد الحديث هو ما يبحث فيه عن إحراز صدور مضمون الرواية عن المعصومين، أو عدم صدوره بنقد سندها، أو متنها (الهاشمي،٢٠٠٩: ١٥).

والمتمعن في هذ التعريف يجد أنَّه ذكر الهدف من النقد لا بيان مفهومه، فنقد الحديث هو عملية امعان النظر في الحديث من حيث تمييز رواة السند, وأحوالهم من حيث الجرح ,والتعديل فضلاً عن النظر في متن الحديث والوقوف على كل ما قد يشوبه من علل واختلاف.

٣. التعريف بمختلف الحديث

أما في هذا المطلب نقف على ماهية مختلف الحديث ويمكن بيانه كما يأتي:

١- مختلف الحديث لغةً: بما أنَّ مختلف الحديث مركب لفظي من (مختلف) و (الحديث) فلابد من التعريف بهما بشكل منفرد ثم التعريف بهما بشكل مركب، وتجدر الاشارة إلى أن لفظ(الحديث) تم التعريف به أنفاً لغة واصطلاحاً لذا سيتم التعريف بالمختلف فقط، ثم التعريف بمختلف الحديث، على النحو التالي: المختلف في اللغة من اختلاف، وتخالف. يقول ابن منظور:«تخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا. وكل ما لم يتساو، فقد تخالف واختلف» (ابن منظور، دت، ٩/٩١).

٢- مختلف الحديث كمركب: عُرِّف مختلف الحديث بتعريفات كثيرة منها: عرَّف مختلف الحديث بأنّهُ: «وجود حديثين متضادين في المعنى في الظاهر فيجمع، أو يرجح أحدهما» (الشافعي، ١٤٠٦: ٦٠)، وبهذا الصدد قال الميرزا داماد عن مختلف الحديث (الاسترابادي، ١٤٢٢.: ١٥/٢٢٣):«هما حديثان متصادمان في ظاهر المعنى سواء أمكن التوفيق بينهما بتقييد المطلق، أو تخصيص العام، أو الحمل على بعض وجوه التأويل،أو كانا على صريح التضاد البات‌الموجب‌طرح أحدهماجملةً ألبته»(المصدرنفسه: ٢٤٤).

ومن قراءة التعريفين يجدا انهما متقاربان، لكن التعريف الأول لمختلف الحديث جاء مجمل، أما الثاني جاء مفصل له، فضلاً عن ذلك أنهما لم يخرجا عن المعنى اللغوي، وإنما مطابقان للمعنى اللغوي، أو أنهما يحومان حوله، وذهب بعض علماء الجمهور كابن حجر (ابن حجر العسقلاني، ٢٠٠٠ : ٧٦)، إلى اقتصار علم مختلف الحديث على الأحاديث التي يمكن الجمع بينها (طحان النعيمي،٢٠٠٤: ٧٠)، وهذا الرأي مخالف لما عليه أهل الحديث.

ويمكن تعريف مختلف الحديث بأنَّه: تضاد في ظاهر متن الحديث مع حديث أو مجموعة أحاديث أخرى، ويحل ذلك الخلاف أما بالجمع، أو النسخ، أو الترجيح.

أما أول من ألف فيه من الجمهور فهو محمد بن إدريس الشافعي في كتابه المسمى (اختلاف الحديث) (حاجي خليفة،دت:١/١٠٠)،ثم ألف فيه ابن قتيبة كتابه(تأويل مختلف الحديث)(المصدرنفسه:١/٣٣٥).

أما من الإمامية يونس بن عبد الرحمن، هو أول من ألف في مختلف الحديث في كتابه المسمى (اختلاف الحديث) (الطوسي، ١٤١٧:: ٢٦٦)، وقيل: (اختلاف الحجج) (فراللنكرودي، : ١٤٣٢ ٢٦/١)، والاسم الأول هو الصحيح (الخوئي، ١٩٧٨، صفحة ٢١/٢١٠).

الفهرست، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تح:جواد القيومي، مؤسسة الفقاهه، ط١، ١٤١٧هـ

وهذا الكتاب لم يصل (المسجدي، ١٤٣٧: ٥٠)، أما أقدم الكتب التي وصلت في اختلاف الحديث عند الإمامية فهو (الاستبصار فيما اختلف من الأخبار) لشيخ الطائفة الطوسي (الخوئي، ١٩٧٨ : ٢٥٨/١٦). ثم إنَّ أول من أشار إليه هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) في حديث مطول (الكليني، ٢٠٠٧: ٨٧/١) .

وإنّ أسباب اختلاف الحديث كثيرة منها مشتركة بين الجمهور، والإمامية: كالناسخ، والمنسوخ، والعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد... وغيرها (الهاشمي ا.، ٢٠٠١ :٥٣) . وأخرى خاصة بالإمامية كالتقية (الصدر، دت: ٣٤).

ولغرض معالجة اختلاف الحديث هنالك عدَّة طرق أولها الجمع بينهما إذا أمكن، أو نسخ أحدهما للآخر إذا ثبت، أو ترجيح أحدهما وترك الآخر إن توافرت مؤهلات الترجيح، أو تركهما معاً إذا تعذرت الطرق الثلاث الأولى، يزاد على ذلك طريقة التخيير (النووي، ١٩٩٣: ١٣٣-١٣٤).

٤- نقد السند وأثره في دفع الخلاف بين الأحاديث

بعد التعريف بمفاتح البحث المتمثلة بنقد الحديث، ومختلف الحديث في المبحث السابق، جاء هذا البحث لبيان نقد السند وأثره في دفع الخلاف بين الأحاديث وهو في صلب عنوان هذا البحث، وذلك

بتسليط الضوء على مسألة نقد السند وبيان مدى أثره في دفع الاختلاف بين الأحاديث عند العلماء، وقد جاء هذا المبحث على مطلبين هما:

٤-١ .تعريف نقد السند

بعد التعريف بنقد الحديث بشكل مجمل في المبحث السابق، فلابد من التعريف بنقد السند على النحو التالي:

المقصود بالسند: أي الوقوف على المراد بالسند في اللغة والاصطلاح كما يأتي:

١- السند لغة: يقول ابن فارس: «السين والنون والداء أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء. يقال سندت إلى الشيء أسند سنوداً، واستندت استناداً. وأسندت غيري إسناداً. والسناد: الناقة القوية، كأنها أسندت من ظهرها إلى شيء قوي. والمسند: الدهر؛ لأن بعضه متضام. وفلان سند، أي معتمد » (ابن فارس، ١٩٧٩: ١٠٥/٣)

٢- السند اصطلاحاً: للسند عدّة تعريفات لكنها تؤول الى معنى واحد منها: ما عرفه ابن جماعه عند ذكره السند قائلاً: «أما السند فهو الإخبار عن طريق المتن » (الشافعي، ١٤٠٦هـ:٢٥/١)، وقال ابن حجر: « السند هو سلسلة رجال الإسناد الموصلة إلى المتن» (ابن حجر العسقلاني، ٢٠٠٠ :٢٧/١).

٤-٢ التعريف بنقد السند

بما أن الحديث يتكون من سند ومتن والنقد يكون للسند والمتن فيجب الوقوف على المراد من نقد المتن بشكل دقيق عند العلماء والمحدثين: عرف بشكل مجمل بأنه: «التمييز بين الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً " (ابن أبي حاتم الرازي، دت : ٥/١)، وقد عرف بشكل مفصل نقد السند بأنه "احتراز صحة سند الرواية أو ضعفها، من طريق معرفة أحوال رواتها من حيث ثبوت اتصافهم بالعدالة أو الوثاقة، أو عدم ثبوته، ويترتب على ذلك الأخذ بالرواية الصحيحة السند ورد الرواية الضعيفة السند» (الهاشمي، ٢٠٠٩، : ١٩).

٥- دفع الاختلاف بين الأحاديث بواسطة نقد السند نماذج تطبيقية

استعان العلماء والمحدثين المشتغلين في مختلف الحديث كالشافعي، وابن قتيبة، والطوسي وغيرهم، بالنقد السندي عند الترجيح بين الروايات المختلفة، بعدة وجوه منها :الترجيح بين الروايات المختلفة، هو النقد السندي من حيث كون صحة الحديث أو ضعفه ومثال ذلك :أولاً: ما رواه البخاري في صحيحه قال:«حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا همام، أخبرنا إسحاق، عن أنس بن مالك، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) رأى أعرابيا يبول في المسجد فقال: «دعوه حتى إذا فرغ دعا بماء فصبه عليه: (البخاري،١٤٢٢: ٥٤/١).

فالحديث يرشد إلى أن الطهارة من البول تحصل بصب الماء على موضع البول فقط بقدر ما يغمره (شهاب الدين القسطلاني، ١٣٢٣ :٢٩٠/١)، الحديث حديثاً أخر رواه ابو داود في سننه فقال: «حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا جرير، يعني ابن حازم قال: سمعت عبد الملك، يعني ابن عمير، يحدث، عن عبد الله بن معقل بن مقرن قال: صلى أعرابي مع النبي صلى الله عليه وسلم بهذه القصة قال فيه: وقال يعني النبي صلى الله عليه وسلم: خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه، وأهريقوا على مكانه ماء» (السجستاني، دت : ٣٣٤/١).

فالحديث يوجب اخذ أو رفع التراب الذي بال عليه الأعرابي، وليس صب الماء فقط كما في الحديث الأول، وقد دفع الخلاف بين الحديثين ابن قتيبة بترجيح الحديث الأول على الثاني، استناداً إلى سند الحديثين، فقد أقر بصحة الحديث الأول الذي رواه البخاري وضعف الحديث الثاني ابي داود (الدينوري، ١٩٩٩: ٣٥/١).

وتجدر الاشارة إلى إن سبب ضعف الحديث الثاني أنه مرسل حيث روى التابعي عبد الله بن معقل بن مقرن عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حيث أسقط الصحابي (السجستاني، دت: ٣٣٤/١)، من ثم نقد ابن قتيبة التابعي عبد الله بن معقل (الزهري،٢٠٠١ :٢٩٥/٨) الذي أرسل الحديث بأنه مجهول لا يعلمه (الدينوري، ١٩٩٩ :٣٥١/١)، وقد ذكره المزي في تهذيب الكمال بأنه بصري مجهول (أبو محمد المزي، ١٩٨٠: ١٧٠/١٦) ونتيجة ذلك أن ابن قتيبة دفع الاختلاف بين الحديثين مستعيناً بالنقد السندي الذي تبين له ضعف الحديث الثاني إذ حكم عليه بالإرسال فضلاً عن ذلك أن التابعي مجهول وبذلك رجح الحديث الأولى الذي ثبت عنده صحته.

ثانياً: روى الطوسي في الاستبصار عدد من الأحاديث في باب ما يحل لبني هاشم من الزكاة منها ما رواه عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم وزرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:« إن الصدقة أوساخ أيدي الناس، وإن الله حرم علي منها ومن غيرها ما قد حرمه، وإن الصدقة لا تحل لبني عبد المطلب» (الطوسي أ.، ١٣٩٠ :٣٥/٢) ثم روى عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن أبان بن عثمان عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصدقة التي حرمت على بني هاشم ما هي؟ فقال: هي الزكاة، قلت فتحل صدقة بعضهم على بعض؟ قال: نعم]. (المصدر نفسه) ثم روى سعد بن عبد الله عن موسى بن الحسن عن محمد بن عبد الحميد عن المفضل بن صالح عن أبي أسامة زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الصدقة التي حرمت عليهم فقال:« هي الزكاة المفروضة، ولا تحرم علينا صدقة بعضنا على بعض» (المصدرنفسه)

فالأحاديث تدلّ على تحريم الزّكاة على بنى هاشم بصورة عامة، وبني عبد المطّلب بصورة خاصة، و ربّما كان التحريم في التّعليل بأنها أوساخ أموال الناس (العاملي، ١٩٥٠: ٢/٥٨).

أما ما رواه الطوسي علي بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن بن أبي هاشم عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أعطوا من الزكاة بني هاشم من أرادها منهم فإنها تحل لهم، وإنما تحرم على النبي صلى الله عليه وآله وعلى الامام الذي يكون بعده وعلى الأئمة عليهم السلام ». (الطوسي أ، ١٣٩٠: ٢/٣٦)

فالحديث مخالف لجملة الأحاديث السابقة التي تدل على حرمة الزكاة على بني هاشم وقد نقد الطوسي سند الخبر المخالف لتلك الأخبار حيث وصف أبي خديجة بالضعف (المصدر نفسه ٢/٣٦)

ومن الجدير بالذكر أن ابي خديجة، ذكره الطوسي في الفهرست، وهو سالم بن مكرم الجمال الذي يكنى ابا خديجة وهو ضعيف (الطوسي أ.، ١٤١٧هـ، صفحة ١/١٤٨). وقيل هو ممن أختلف فيه أو أن سالم كان أتباع ابن الخطاب الذي ادعى النبوة ثم رجع عن ذلك (التفرشي، ١٤١٨: ٢/٢٩٥).

نلتمس مما سبق أن الطوسي قد استعان بالنقد السندي لغرض دفع الخلاف بين الأحاديث حيث رجح الأحاديث التي تحرم الزكاة على بني هاشم لصحة سندها، ونقد الحديث المخالف لها سندياً بتضعيف أحد رواة السند.

٦- نقد المتن وأثره في دفع الخلاف بين الأحاديث

يرمي هذا المبحث إلى بيان طريقة دفع الاختلاف بين الأحاديث المختلفة، وذلك بنقد المتن وقد تشكل هذا المبحث من مطلبين:

٦-١. التعريف بنقد المتن

بعد التعريف بنقد الحديث بشكل مجمل في المبحث السابق، فلابد من التعريف بنقد المتن على النحو التالي:

١- المقصود بالمتن: المتن لغة:

يقول ابن فارس في مقاييسه :" الميم والتاء والنون أصل صحيح واحد يدل على صلابة في الشيء مع امتداد وطول (ابن فارس، ١٩٧٩ : ٥/٢٩٤)، ويقول ابن منظور " متن: المتن من كل شيء: ما صلب ظهره، والجمع متون ومتان" (ابن منظور، دت، ١٣/٣٩٨).

المتن اصطلاحاً: قال ابن حجر في صدد تعريف المتن:" "المتن: هو ما ينتهي إليه السند من الكلام" (ابن حجر العسقلاني، ٢٠٠٠: ١/٢٧). وعرفه العاملي بشكل مفصل بقوله المتن :" لفظ الحديث، الذي يتقوم به المعنى، وهو: مقول النبي (ص)، وما في معناه " (الجعبي العاملي،١٤١٨: ١/٥٢)

٢- المقصود بنقد المتن:

نقد المتون هو الشق الثاني من نقد الحديث، بعد نقد السند وقد عرف نقد المتن بأنه: " تمييز كل ما يطرأ على متن أو نص الحديث مما يقدح فيه من أسباب الوهم والخطأ والقلب أو إدخال حديث في حديث، أو اضطراب، أو إدراج عن غيره من الأحاديث السليمة " (يوسف الداود، ٢٠١١ : ١٠٧/١).

أو " هو ما يبحث فيه عن اثبات مضمون صدور الرواية أو عدم صدوره عن المعصوم بعرضة على قاعدتين عقلائية وشرعية " (الهاشمي ٢٠٠٩: ١٩).

فالتعريف الأول أكثر شمولية ووضوح من الثان، فضلاً عن كون التعريف الثاني مجمل مخصوص بالأمامية.

وقد وضع علماء الحديث عدداً من القواعد لنقده أهمها (السباعي، ١٩٨٢).

١ – ألا يكون ركيك اللفظ، بحيث لا يقوله بليغ أو فصيح.

٢ – ألا يكون مخالفا لبدهيات العقول، بحيث لا يمكن تأويله.

٣ – ألا يخالف القواعد العامة في الحكم والأخلاق.

٤ – ألا يكون مخالفا للحس والمشاهدة.

٥ – ألا يخالف البدهي في الطب والحكمة.

٦ – ألا يكون داعية إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع.

٧ – ألا يخالف العقول في أصول العقيدة من صفات الله ورسله.

٨ – ألا يكون مخالفا لسنة الله في الكون والإنسان.

٩ – ألا يشتمل على سخافات يصان عنها العقلاء (السباعي، ١٩٨٢: ٢٧٢/١٠)

وبالجملة فهذه أبرز القواعد التي يخضع لها متن الحديث عند نقده، وقد وضعت بدقة من قبل كبار نقاد هذا الفن من خلال معرفتهم بالمتون الصحيحة، والضعيفة، فضلاً عن موضوعه، وقد أصبحت هذه القواعد معياراً مهماً لا يمكن العدول عنه، فإن خالف المتن أحد هذه القواعد يرد، بينما الحديث الآخر الذي لم يخالفها يرجح ويؤخذ به.

٦-٢. نقد المتن وأثره في دفع الاختلاف بين الأحاديث نماذج تطبيقية

يحاول هذ المطلب السبر في طريقة العلماء في رفع الاختلاف بين الأحاديث بواسطة نقد المتن، وأنهم لم يكتفوا في نقد السند كما يأتي:

١- ما رواه البخاري في صحيحة بسند صحيح «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا»(البخاري، ٢٠١٦، :١٤٨/١).

وهذا الحديث خالف حديث آخر عن البراء أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)« كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود» (السجستاني، دت: ٢٧٣/١).

إذ تعرض الشافعي لهذا الخلاف في كتابه ورجح الحديث الأول، ونقد الحديث الثاني من حيث المتن، كون الحديث الأول فيه أثبات رفع اليدين عند افتتاح الصلاة، وعند الركوع، وعند القيام منه، على الحديث الثاني الذي يشير متنه إلى نفي ذلك وحصر رفع اليدين عند افتتاح الصلاة فقط كون متن الحديث مخالف لباقي المتون (القرشي، ١٤١٠هـ: ٦٣٤/٨)، فقد وقف علماء النقد على متن هذا الحديث وبينوا ضعفه، من ذلك قول عبد المحسن العباد: «هذا هو الذي فيه الإشكال من ناحية كونه لا يعود الى رفع اليدين بعد ذلك، فهذا هو الذي يعارض ما جاء في الاحاديث الأخرى، لكن الحديث ضعيف، فلا يقاوم تلك الاحاديث، ثم ان عدداً من الرواة رووه بدون كلمة (ثم لا يعود) ورواية كونه اذا افتتح الصلاة كبر لا تنافي الروايات الأخرى التي فيها أنه يكبر عند الركوع وعند الرفع منه، مثل حديث ابن مسعود الذي تقدم، وانما الاشكال في كلمة (ثم لا يعود) لكن الحديث غير ثابت من أجل يزيد بن ابي زياد الذي فيه، وهو ضعيف» (السجستاني، دت : ٩٨/١٦) وبذلك يتبين ان نقاد الحديث لم يكتفوا بنقد السند فقط، وانما كان لهم نقد للمتن والسند معاً.

٢- ما رواه الطوسي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يصلي الرجل وفي قبلته نار أو حديد (الطوسي أ.، ١٣٩٠: ٣٩٦/١).إن متن الحديث يدلّ على النّهى عن الصّلاة لمن هو في قبلته النّار أو الحديد (العاملي، ١٩٥٠، صفحة ٥٥٥/١). ثم ذكر الطوسي حديث مخالف عن عمرو بن إبراهيم الهمداني رفع الحديث، قال :أبو عبد الله (عليه السلام) « لا بأس أن يصلي الرجل والنار والسراج والصورة بين يديه إن الذي يصلي له أقرب إليه من الذي بين يديه »(الطوسي أ.، ١٣٩٠: ٣٩٦/١).ثم نقد الحديث الثاني من حيث المتن إذ حكم عليه بالشذوذ ومخالفته للأخبار الصحيحة فضلاً عن نقده سنداً كون الهمذاني رفع الحديث إرسالاً منه دون ذكر الواسطة بينه وبين الامام (الطوسي أ.، ١٣٩٠: ٣٩٦/١) وقد علق الشيخ الصدوق موجهاً هذين الحديثين بقوله«فهو حديث يروى عن ثلاثة من المجهولين بأسناد منقطع يرويه الحسن بن علي الكوفي وهو معروف، عن الحسين بن عمرو، عن أبيه، عن عمرو بن إبراهيم الهمداني وهم مجهولون يرفع الحديث قال: قال أبو عبد الله عليه السلام ذلك، ولكنها رخصة اقترنت بها علة صدرت عن ثقات ثم اتصلت بالمجهولين والانقطاع فمن أخذ بها لم يكن

مخطئا، بعد أن يعلم أن الأصل هو النهي، وأن الاطلاق هو رخصة، والرخصة رحمة»(الشيخ الصدوق، دت : ۲۵۱/۲).

وعليه نجد ان الشيخ الصدوق لم يكتفي بعلة الاسناد في دفع الاختلاف بين الحديثين بل ذهب الى أوسع من ذلك وهو بيان علة المتن واثرها في دفع الاختلاف بين الحديثين بقوله (ولكنها رخصة اقترنت بها علة) والمراد من هذه العلة انها علة الحكم والتي يمكن حملها على العذر، أي ان كان هنالك عذر، قال علي اكبر الغفاري في تعليقه على قول الصدوق: وحاصله أن الحديث الدال على المنع هو المعتبر المعول عليه والدال على الجواز مشتمل على جهالة الرواة والرفع، لكن يمكن العمل به من حيث أن الثقات نقلوه في كتبهم المعتبرة وحكمه مشتمل على التخفيف واليسر الذي هو مطلوب الشارع بالنسبة إلى المكلفين فلو جعل قرينة على حمل الحديث الدال على المنع على الكراهة أو على ما إذا لم يكن للمكلف عذر لم يكن خطأ (المصدر نفسه: ۲۵۱/۲).

وخلاصة القول إن علماء مختلف الحديث استعانوا بنقد المتن في دفع الخلاف بين الأحاديث التي لا يمكن الجمع بينها بوجه من أوجه الجمع المتعارف عليها.

النتيجة

إنَّ تعريف نقد الحديث عند المتقدمين يشير إلى نقد السند دون المتن، والاجدر أنّه يشمل كل من السند والمتن معاً، لذا لابد من التعريف به على هذا النحو: هو النظر في الحديث من حيث تمييز رواة السند، وبيان أحوالهم جرحاً، وتعديلاً فضلاً عن النظر في متن الحديث، والوقوف على علله، كزياده، أو نقص، أو مخالفة لحديث، أو لأصل آخر. إنَّ أثر نقد الحديث على مختلف الحديث يظهر عند عدم القدرة على الجمع بين الحديثين المختلفين أو عند عدم الحكم على نسخ أحدهما الآخر.استعان العلماء بنقد السند عند الترجيح بين الأحاديث المختلفة بعدة وجوه أبرزها اثبات صحة رواية، وضعف الأخرى.اعتمد نقد المتن أيضاً عند الترجيح بين الأحاديث المختلفة بوجوه كثيره أهمها ترجيح الرواية ذات المتن الموافق للأحاديث على الرواية الشاذة المخالفة، أو ترجيح الرواية ذات المن الذي يحتوي على اثبات على متن حوى على النفي. بعض الأحيان قد لا يكتفي العلماء بنقد السند فقط، أو المتن فقط، بل يكون نقده موجه للسند والمتن معاً.

- **المصادر والمراجع**
- **القرآن الكريم**

- أبو شهبة محمد بن محمد بن سويلم. (د.ت). الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. بيروت: دار الفكر العربي.
- ابن فارس،أبو الحسين أحمد بن زكريا (١٩٧٩). مقاييس اللغة (المجلد ٣). (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المحرر) بيروت: دار الفكر.
- ابن منظور،ابو الفضل جمال الدين. (دون تاريخ). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- احساني فراللنكرودي،محمد(١٤٣٢هـ). أسباب اختلاف الحديث. قم: دار الحديث للطباعة والنشر.
- البغدادي، أبو زكريا يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن (دت). تاريخ ابن معين. (تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، المحرر) دمشق، سوريا: دار المأمون.
- البخاري،أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (١٤٢٢هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (المجلد ١). (تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، المحرر) دار طوق النجاة.
- البخاري. (٢٠١٦). صحيح البخاري. جمعية البشرى الخيرية.
- الجعبي العاملي،زين الدين بن علي بن أحمد (١٤١٨هـ). الرعاية في علم الدراية. (تحقيق: عبد الحسين محمد علي بقال، المحرر) ايران: مطبعة مهمن، نشر مكتبة المرعشي النجفي.
- الحسيني الزبيدي،أبو الفيض مرتضى بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق (١٩٩٩). تاج العروس من جواهر القاموس. (مجموعة من المحققين، المحرر) دار الهداية.
- حاجي خليفة ،مصطفى بن عبد الله. (دون تاريخ). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. (عنى بتصحيحه وطبعه: محمد شرف الدين، المحرر) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- الحسيني التفرشي، مصطفى بن الحسين (١٤١٨هـ). *نقد الرجال*. (تحقيق مؤسسة أهل البيت، المحرر) قم: مطبعة ستارة.
- الحنظلي الرازي، بو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر (١٩٥٢). مقدمة الجرح والتعديل. دار إحياء التراث العربي.

- الخوئي. (١٩٧٨). معجم رجال الحديث وتفضيل طبقات الرواة. النجف الأشرق: مطبعة النمونة.
- الداود ،أبو عبد الرحمن يوسف بن جودة يس يوسف. (٢٠١١). مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث في كِتَابِ العِلَّل (المجلد ١). دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر.
- الدينوري،أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ا. (١٩٩٩). تأويل مختلف الحديث (المجلد ٢). المكتب الإسلامي مؤسسة الإشراق.
- الرازي ،أبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم. (د.ت). مقدمة الجرح والتعديل. (دراسة وتحقيق: أبي همام محمد بن علي الصومعي البيضاني، المحرر) سلسلة قرة عيون المحدثين (٥).
- الزهري.،محمد بن سعد بن منيع (٢٠٠١). الطبقات الكبيرة (المجلد ١). (تحقيق: علي محمد عمر، المحرر) القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.
- السباعي ،مصطفى بن حسني. (١٩٨٢). *السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي* (المجلد ٣). بيروت، لبنان: المكتب الإسلامي.
- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث (دت). السُّنن. بيروت: دار الفكر.
- السخاوي،شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (٢٠٠١). الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (المجلد ١). (تحقيق: أبو عائش عبد المنعم ابراهيم، المحرر) مكتبة أولاد الشيخ للتراث.
- الشامي العاملي الجبعي الشهيد الثاني.،زين العابدين بن علي بن أحمد (١٤٢١هـ). البداية في علم الدراية. قم، ايران: تحقيقك محمد رضا الحسيني الجلالي.
- الشيخ الصدوق ،أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه. (د.ت). من لا يحضره الفقيه.
- الشافعي، بو عبد الله محمد بن إبراهيم (١٤٠٦هـ). المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (المجلد ٢). (تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، المحرر) دمشق، سوريا: دار الفكر.
- لصدر،السيد حسن(د.ت). نهاية الدراية.(تحقيق:ماجد الغرباوي، المحرر) قم، ايران: دار الشعر للنشر.
- الصدر،السيد محمد باقر (د.ت). بحوث في علم الأصول: مناهج أعيان الملة في بحوث الاستصحاب وتعارض الأدلة.

- ا لطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (١٤١٧هـ). الفهرست. (تحقيق: جواد القيومي، المحرر) مؤسسة الفقاهة.
- الطوسي،أبي جعفر محمد بن الحسن (١٣٩٠). الاستبصار فيما اختلف من الاخبار. (تحقيق: حسن الموسوي الخرسان، المحرر) تهران: دار الكتب الإسلامية.
- العسقلاني، اأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر. (٢٠٠٠). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر(المجلد١).(تحقيق نور الدين عتر، المحرر)دمشق:مطبعة الصباح.
- عباس،إحسان (١٩٨٣). تاريخ النقد الأدبي عند العرب (المجلد ٤). بيروت، لبنان: دار الثقافة.
- علوي العاملي ،أحمد بن زين العابدين. (١٩٥٠). مناهج الأخيار في شرح الاستبصار. قم: مكتب السيد الداماد.
- الفيروزآبادي،مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (٢٠٠٥). القاموس المحيط (المجلد ٨). (تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، المحرر) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- القرشي ،أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب. (١٤١٠هـ). اختلاف الحديث (مطبوع ملحقا بالأم). بيروت: دار المعرفة.
- القسطلاني،أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القتيبي المصري شهاب الدين (١٣٢٣هـ). إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (المجلد ٧). مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.
- االكليني،الشيخ محمد بن يعقوب (٢٠٠٧). أصول اللكافي. بيروت: منشورات الفجر.
- المسجدي، حيدر (١٤٣٧هـ). دروس في اختلاف الحديث. قم المقدسة: دار الحديث.
- مظفر،محمد رضا. (د.ت). أصول الفقه. (تحقيق: محمد مهدي الآصفي، المحرر) قم، ايران: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف جمال الدين بن الزكي أبي محمد القضاعي أبو محمد ا. (١٩٨٠). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. (تحقيق: د. بشار عواد معروف، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ميرزا داماد محمد باقر الحسيني الاسترابادي. (١٤٢٢هـ). *الرواشح السماوية* (المجلد ١). (علا محسين، نعمة الله الجليلي، المحرر) قم المقدسة، ايران: دار الحديث للطباعة والنشر.

- النووي، ابن شرف (١٩٩٣). التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث. مكتبة مشكاة الإسلامية.
- النعيمي. أبو حفص محمد بن أحمد بن محمود طحان (٢٠٠٤). تيسير مصطلح الحديث (المجلد ١٠). مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- لهاشمي، السيد هاشم (٢٠٠١). تعهارض الأدلة واختلاف الحديث. قم.ا
- الهاشمي، علي حسن مطر (٢٠٠٩). إثبات صحة الحديث بين منهجي نقد السند ونقد المتن (المجلد ١). قم ستارة.

Critique of Hadith and Its Role in Mitigating Differences (A Study and Analysis)

Abstract:
The noble hadith is important for the sake of knowledge after the Holy Qur'an, and knowing whether it is authentic or incorrect is important. Likewise, solving the problems and differences that exist between the hadiths is no less important than that. This scientific research came to shed light on an important issue in the science of hadith, which is the criticism of the hadith, in both parts: criticism of the chain of transmission and criticism of the hadith. The text, in order to understand the interrelationship that brings together the criticism of the hadith and the various hadiths, and it was appropriate to divide the research into three sections: the first: introducing the keys to the research, the second: criticizing the text and its effect in resolving the dispute, and the third: criticizing the chain of transmission and its effect in resolving the dispute. One of the most prominent results of this study is the impact of hadith criticism on various hadiths It appears when it is not possible to combine two different hadiths or when there is no ruling on abrogation of one of the other. It has been shown that scholars have used chain of transmission criticism when weighing between different hadiths in several ways, the most notable of which is proving the authenticity of one narration and the weakness of the other. They have also used text criticism when weighing between different hadiths. The different hadiths have many aspects, the most important of which is giving preference to a narration with a text that agrees with the hadiths over an irregular narration that contradicts it, or giving preference to a narration with a text that contains proof over a negative text.

Keywords: criticism, text, different, hadith, rejecting difference.